وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية الحقوق

شهـــــــادة مشـــاركـة

يشهد الدكتورقموح مولود عميد كلية الحقوق، ورئيس الملتقى الدولي، بأن

د/ بوضياف الخير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة

قد شارك(ت) في فعاليات الملتقى الدولي الحضوري، وعبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، الموسوم بـ"تحسين مناخ الاستثمارفي الجزائر"، المنعقد بتاريخ 22 نوفمبر2023، .بمداخلة معنونة بـ: "التحفيزات الجائية الداعمة للاستثمارفي ظل قانون المالية لسنة 2023"

العميد ورئيس الملتقى الدولي

د. قموح مولود
رئيس الملتقى الدولي
تحسين مناخ الإستثمار
في الجزائر
عميد كلية الحقوق
الدكتور: قموح مولود

التحفيزات الجبائية الداعمة للاستثمار في ظل قانون المالية لسنة 2023

مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ: تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر
ضمن المحور الثاني: دور القوانين المالية والمصرفية في تحسين مناخ الاعمال
المنظم من طرف: جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1-كلية الحقوق بالتعاون مع فرقة بحث (PRFU) التمويل الإسلامي والتمويل التساهمي للمؤسسات في الجزائر
يوم: 22 نوفمبر2023

إعداد:- د/ بوضياف الخير[1]- أستاذ مساعد ب بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة المسيلة ص.ب 166 اشبيليا28000
البريد المهني: kheir.boudiaf@univ-msila.dz

ملخص:

تعتبر قوانين المالية وسيلة قانونية فعالة في تحسين مناخ الاستثمار من خلال المزايا الجبائية التي يتضمنها قانون المالية سنويا في إطار إعداد ميزانية الدولة، حيث أن الإعفاءات والتخفيضات الجبائية الواردة ضمن القانون18/22 المتعلق بالاستثمار غير كافية لتحفيز المستثمرين فمثلا نجد قانون المالية لسنة 2023 يشكل امتداد لأحكام قانون الاستثمار من خلال نصه على جملة من التدابير الجبائية الداعمة للاستثمار، وبالتالي يعتبر آلية دورية تواكب مصلحة المستثمر مع مراعاة متطلبات ومستجدات الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: قانون المالية، التحفيزات الجبائية، قانون الاستثمار.

Résumé :

Les lois de finances sont considérées comme un moyen juridique efficace pour améliorer le climat d'investissement grâce aux avantages fiscaux inclus chaque année dans la loi de finances dans le cadre de la préparation du budget de l'État, car les exonérations et réductions fiscales contenues dans la loi 22/18 relative à l'investissement ne sont pas suffisantes. pour motiver les investisseurs. Par exemple, on constate que la loi de finances 2023 constitue une extension des dispositions de la loi sur l'investissement, en stipulant un ensemble de mesures fiscales qui soutiennent l'investissement, est donc considérée comme un mécanisme périodique qui suit le rythme de l'intérêt de l'investisseur. , en tenant compte des exigences et des évolutions de l'économie nationale.

Mots clés : Loi de finance, Avantages fiscaux, Loi d' investissement.

مقدمة:

تعتبر السياسة الجبائية احد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في ترقية الاقتصاد الوطني، من خلال اتخاذ جملة من التدابير المشجعة على الاستثمار والمتمثلة أساسا في الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي تشجع الخواص على الاستثمار في مجالات ومناطق معينة بهدف الزيادة في فرص الربح وتفادي الإجراءات الإدارية المعرقلة.

لقد اطر المشرع الجزائري سياسة التحفيزات الجبائية في إطار دعم الاستثمار من خلال القانون المتعلق بالاستثمار،[2] باعتباره القانون الخاص المتضمن التدابير العامة والضمانات الممنوحة للمستثمرين، وذلك دون المساس بالتدابير والتحفيزات المنصوص عليها في القانون العام ولا سيما قانون المالية للسنة، باعتبار هذا الأخير مصدر تشريعي للإعفاءات والتخفيضات الجبائية طبقا لنص المادة 18 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم ،[3] والتي نصت على أن الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفيات تحصيل الاخضاعات مهما كانت طبيعتها، بما في ذلك الإعفاءات الجبائية لايمكن النص عليها خارج إطار قوانين المالية، غير انه يمكن النظام الجبائي المطبق على النشاطات الأفقية المرتبطة بقطاع المحروقات أن ينص على الأحكام المذكورة أعلاه، عن طريق قانون خاص، باستثناء تلك المتعلقة بالإعفاءات الجبائية.

وفي هذا الصدد فقد تضمنت قوانين المالية عدة تحفيزات جبائية تتمثل في إعفاءات وتخفيضات ضريبية موجهة للمستثمرين وهذا ما أكدت عليه المديرة العامة للضرائب السيدة عبد اللطيف أمال، خلال جلسة استماع أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، في إطار دراسة الأحكام الجبائية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة2023.[4]

وعليه فقوانين المالية للسنة تلعب دورا مهما في تفعيل نظام التحفيزات الجبائية في إطار دعم الاستثمار، وهذا ما سنوضحه من خلال هذه الدراسة، حيث سنبين طبيعة التحفيزات الجبائية من خلال ما تضمنه قانون المالية لسنة 2023.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكال التالي: مالمقصود بالتحفيزات الجبائية الداعمة للاستثمار، وما مدى مساهمة قانون المالية لسنة 2023 في تجسيدها؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تحديد مفهوم ومجال التحفيزات الجبائية الداعمة للاستثمار في التشريع الجزائري (مبحث أول)، ثم التطرق إلى مختلف التدابير الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة 2023 في إطار دعم الاستثمار (مبحث ثاني).

المبحث الأول: الإطار القانوني للتحفيزات الجبائية الداعمة للاستثمار في التشريع الجزائري

ان سعي المشرع الجزائري نحو سن ترسانة قانونية لدعم الاستثمار كان ضرورة حتمية تقتضيها ضرورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق رفاهية المجتمع، حيث توجه المشرع من خلال ماتضمنه قانون الاستثمار إلى تقديم جملة من الضمانات للمستثمرين تشجعهم على تجسيد توجهات الدولة من خلال تسهيل إجراءات تأسيس الشركات التجارية وتبسيط إجراءات التوطين البنكي والتجارة الخارجية ومنح العقار اللازم لإنشاء المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى تقديم ضمانات تتعلق بتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير ونقل الأرباح إلى الخارج،...[5]

كما تعتبر من أهم الضمانات المشجعة على الاستثمار التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمرين والتي تساعدهم في تحقيق الأرباح ونجاح وتوسع مجالات نشاطهم الاستثماري، حيث نص المشرع الجزائري من خلال القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار على جملة من الإعفاءات والتخفيضات الجبائية منها ما يمنح أثناء فترة الانجاز ومنها ما يمنح أثناء فترة الاستغلال، تضاف إلى التحفيزات الجبائية المنصوص عليها في القانون العام ولاسيما القوانين الجبائية وقوانين المالية.[6]

وعليه سيتضمن هذا المبحث مفهوم التحفيزات الجبائية (المطلب الأول)، وكيف أطرها المشرع الجزائري من خلال القانون المتعلق بالاستثمار(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الجبائية

تعتبر التحفيزات الجبائية وسيلة فعالة تسعى من خلالها الدولة إلى ضبط وتوجيه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق تنمية شاملة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال منح مزايا للمستثمرين سواء الأجانب أو الوطنيين تتمثل في جملة من الإعفاءات والتخفيضات الجبائية لاستدراجهم للاستثمار في نشاطات ومناطق معينة ترجع بالفائدة على الاقتصاد الوطني وحتى على المستثمر من خلال زيادة فرص الربح وتوسع مجالات الاستثمار.

وعليه من خلال هذا المطلب سيتطرق الباحث إلى تعريف التحفيزات الجبائية وماهي أهدافها(أولا)، وتحديد مايميزها من خصائص في إطار دعم الاستثمار(ثانيا).

أولا: المقصود بالتحفيزات الجبائية

تعرف التحفيزات الجبائية بأنها تلك الإجراءات والتسهيلات المتخذة من طرف الدولة والتي تتضمن أساسا جملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، موجهة لصالح فئات معينة من المستثمرين بغرض تحفيزهم على الإستثمار في مناطق وقطاعات معينة تسعى الدولة إلى تنميتها وترقيتها[7].

تهدف الحوافز الضريبية عموما إلى إحداث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المستثمر سواء الأجنبي أو الوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.[8]

لذلك يمكن القول أن التحفيزات الجبائية وسيلة تسعى من خلالها الدولة إلى تجسيد جملة من الأهداف التي تساهم في ترقية الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى توجيه المستثمرين وتشجيعهم في نفس الوقت.

وعليه يمكن القول أن التحفيزات الجبائية تهدف أساسا إلى:

- توفير وتهيئة مناخ استثماري ملائم ومشجع يساعد في تحقيق توازن في قطاعات الإنتاج وتوجيه المستثمر للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.[9]
- التوسيع من قاعدة المكلفين في مجال الضريبة والمساهمة في مكافحة التهرب الضريبي مما يترتب عليه زيادة في مداخيل الخزينة العمومية.[10]
- جذب رأسمال الأجنبي مما يساهم في زيادة احتياطي الصرف الأجنبي بالإضافة إلى نقل الخبرات والتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج.[11]
- تقديم تسهيلات في مجال التصدير مما يساهم في ترقية آلة الإنتاج المحلي وكذا توفير العملة الأجنبية.[12]
- المساهمة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وما يترتب من امتصاص للبطالة من خلال توفير مناصب الشغل.[13]
- العمل على تحقيق توازن جهوي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توفير الخدمات وتحقيق التنمية الشاملة.

وللإشارة التحفيزات الجبائية قد تأخذ عدة أشكال وصور ومن أهمها:

أ- الإعفاءات الضريبية: حيث يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعة من طرف الدولة بغية الاستفادة من الإعفاءات الدائمة مادام سبب الإعفاء قائما ، وبمجرد سقوط سبب الإعفاء يسقط حق المستثمر في الإعفاء.[14]

ب- التخفيضات الضريبية: ويعرف كذلك بالإعفاء الضريبي الجزئي، ويتمثل أما في استبعاد جزء من مداخيل المكلف بالضريبة أثناء تقييم أساس الاشتراك ، أو إعفاء كل المداخيل من دفع الضريبة خلال مدة زمنية محددة.[15]

ثانيا: خصائص التحفيزات الجبائية

من خلال ماسبق ذكره نلاحظ أن التحفيزات الجبائية تتميز بعدة خصائص، من أهمها:[16]

أ- إجراء هادف: تعتبر سياسة التحفيزات الجبائية آلية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أي أن المستثمر لا يستفيد من التحفيزات إلا في إطار تحقيق أهداف الدولة التنموية.

ب- إجراء اختياري: أي أن المستثمر ليس مجبرا على الاستثمار في مناطق أو مجالات معينة أو إتباع سياسة التحفيزات الجبائية، فهي متاحة متى قرر المستثمر التوجه نحو قطاعات الإنتاج التي تسعى الدولة إلى ترقيتها.

جـ- إجراء بمقاييس: ويقصد به أن المشرع يضع جملة من الشروط للاستفادة من التحفيزات الجبائية، وبالتالي لا يمكن للمستثمر أن يستفيد من هاته الأخيرة إلا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها قانونا.

المطلب الثاني: مضمون التحفيزات الجبائية في ظل القانون المتعلق بالاستثمار

تعتبر القوانين الجبائية بمختلف أنواعها بما في ذلك قانون الجمارك الإطار القانوني العام للتحفيزات الجبائية، كما تتضمن قوانين المالية للسنة وقوانين المالية التصحيحية أحكام تتعلق بالتحفيزات الجبائية والمزايا التي يستفيد منها الخواص بصفة عامة سواء الخاضعين لقانون الاستثمار أم لا، غير أن المشرع الجزائري خص المشاريع الاستثمارية بنظام تحفيزي خاص من خلال القانون 18/22 وصنف التحفيزات الجبائية إلى نوعين: بعنوان مرحلة الانجاز(أولا)، بعنوان مرحلة الاستغلال(ثانيا).

أولا: بعنوان مرحلة الانجاز

أ- بالنسبة لنظام القطاعات: بالرجوع إلى نص المادة 26 من القانون18/22 المتعلق بالاستثمار نجد أن القطاعات القابلة للاستفادة من الامتيازات الجبائية تشمل مايلي: المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة ، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وتشمل الامتيازات الجبائية أثناء مرحلة الانجاز مايلي:[17]

1- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

3- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

4- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال.

5- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

6- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ب- بالنسبة لنظام المناطق: وفقا لنص المادة 28 من القانون18/22 المتعلق بالاستثمار تستفيد من الامتيازات الجبائية الاستثمارات المنجزة على مستوى المناطق التالية: المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة و المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

حيث تستفيد الاستثمارات المنجزة على مستوى هذه المواقع بعنوان مرحلة الانجاز من نفس الامتيازات الجبائية الخاصة بنظام القطاعات.[18]

جـ- بالنسبة لنظام الاستثمارات المهيكلة: من خلال نص المادة 30 من القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، تشمل الاستثمارات المهيكلة كل الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة،

وبذلك تكون قابلة للاستفادة بعنوان مرحلة الانجاز من الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في المادة 27 سابقة الذكر.

ثانيا: بعنوان مرحلة الاستغلال

أ- بالنسبة لنظام القطاعات: بالرجوع إلى نص المادة 27 من القانون18/22 المتعلق بالاستثمار، تتمثل التحفيزات الجبائية أثناء مرحلة الاستغلال في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذا الرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من ثلاث 03 سنوات إلى خمس 05 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ب- بالنسبة لنظام المناطق و نظام الاستثمارات المهيكلة: فقد نصت كل من المادة 29، 31 من القانون18/22 المتعلق بالاستثمار على التوالي، تتمثل التحفيزات الجبائية أثناء مرحلة الاستغلال في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذا الرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من خمس 05 سنوات إلى عشر 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

المبحث الثاني: التدابير الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة2023 في إطار دعم الاستثمار

تسير الذمة المالية للدولة من خلال قوانين المالية، والتي بدورها تتضمن سنويا مصادر التمويل ومجالات إنفاقها، حيث تعتبر الجباية بشتى أنواعها المصدر الأساسي في تمويل ميزانية الدولة، لذلك تعتبر قوانين المالية المجال الأنسب لتقدير نسب الجباية ومعدلاتها وإجراءات تحصيلها بما يتوافق مع التوازن المالي والاقتصادي للدولة.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث تعريف قانون المالية ومدى ارتباطه بالجباية(مطلب أول)، ثم التدابير الجبائية الداعمة الاستثمار في ظل قانون المالية لسنة2023 (مطلب ثان).

المطلب الأول: مجال تدخل قوانين المالية في التشريع الجبائي

تعتبر قوانين المالية امتداد للتشريع الجبائي بجميع أشكاله، حيث تعدل الأحكام الجبائية سنويا بموجب قوانين المالية للسنة وقوانين المالية التصحيحية، وذلك في إطار ضمان تعبئة موارد الميزانية وتحقيق التوازن المالي والاقتصادي للدولة.

ولتحديد طبيعة هذه العلاقة سنتطرق أولا إلى تعريف قوانين المالية(أولا) ثم تحديد مجال تدخل قوانين المالية في التشريع الجبائي(ثانيا).

أولا: تعريف قانون المالية

يتضمن قانون المالية طبقا لنص المادة 04 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية عدة أصناف أما يصدر في شكل قانون المالية للسنة ، قانون مالية تصحيحي أو قانون متضمن تسوية الميزانية.

حيث يقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولة وأعبائها الموجهة لانجاز برامج الدولة طبقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم، أما قانون المالية التصحيحي فيتضمن تعديل أو تتميم لأحكام قانون المالية للسنة، خلال السنة الجارية[19].

وعليه يتشكل قانون المالية للسنة من شق يتعلق بموارد الدولة المتوقع تحصيلها خلال سنة مدنية وشق أخر يتعلق بأعبائها المقرر تنفيذها خلال سنة مدنية أيضا.

لذلك يعتبر قانون المالية للسنة الركيزة الأساسية في مجال تسيير مالية الدولة سواء تعلق الأمر بسن الإجراءات والتدابير المتعلقة بتحصيل وتعبئة الموارد المالية ولا سيما التحصيل الجبائي ، أو من خلال ضبط اسقاف النفقات الموجهة لتنفيذ السياسات العمومية والبرامج التنموية للدولة.

كما يعتبر قانون المالية أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وكذا توجيه عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن وظيفة الجباية لم تعتد تقتصر على ضمان تمويل المرافق التقليدية للدولة بل أصبحت تستعمل كوسيلة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية لأفراد المجتمع من خلال سياسة الإعفاءات والتخفيضات الجبائية والتي تساهم بشكل بارز في تشجيع الخواص وتنويع مجالات الاستثمار وترقية آلة الإنتاج المحلي وتنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيا:علاقة قانون المالية بالتشريع الجبائي

تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم مصادر تمويل الميزانية، حيث نصت المادة 15 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية تتضمن موارد ميزانية الدولة ما يأتي:- الإيرادات المتحصل عليها من الاخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات ،...ويقصد بالاخضاعات مهما كانت طبيعتها أي الجباية بتعدد مصادرها والمتمثلة عموما في الضرائب ، الرسوم والإتاوات، الغرامات،...

حيث يمنح الترخيص من طرف البرلمان كل سنة مدنية بتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم وكذا مختلف أنواع المساهمات والمداخيل والحواصل الأخرى لفائدة الدولة بموجب قانون المالية، ويتم تقييم حاصل الضرائب والحقوق والرسوم والمساهمات والاخضاعات الأخرى بموجب قانون المالية للسنة، ويعدل أو يصحح هذا الحاصل عند الحاجة بموجب قوانين المالية التصحيحية، كما يرخص قانون المالية بدفع مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة.

ولا يمكن تأسيس أو تحصيل الرسوم شبه الجبائية إلا بموجب حكم من أحكام قانون المالية، وتعتبر رسوما شبه جبائية جميع الحقوق والرسوم والاتاوي المحصلة لصالح كل شخص معنوي من غير الدولة والولايات والبلديات.

كما قد نصت المادة 18 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية على أن الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفيات تحصيل الاخضاعات مهما كانت طبيعتها، بما في ذلك الإعفاءات الجبائية لايمكن النص عليها خارج إطار قوانين المالية، غير انه يمكن النظام الجبائي المطبق على النشاطات الأفقية المرتبطة بقطاع المحروقات أن ينص على الأحكام المذكورة أعلاه، عن طريق قانون خاص، باستثناء تلك المتعلقة بالإعفاءات الجبائية.

إن احتكار التشريع الجبائي من خلال قوانين المالية للسنة كان عرفا متبعا في النظام الميزانياتي الجزائري، غير أن مضمون المادة 18 سابقة الذكر نص صراحة على انفراد قانون المالية بتنظيم الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفيات تحصيل الاخضاعات مهما كانت طبيعتها، بما في ذلك الإعفاءات الجبائية.[20]

المطلب الثاني: التدابير الجبائية الداعمة الاستثمار في ظل قانون المالية لسنة2023

تمثل الأحكام المتعلقة بالإيرادات الجبائية الواردة ضمن قانون المالية للسنة امتداد تشريعي للقوانين الجبائية بمختلف أنواعها، كما تشكل مصدر لتمويل ميزانية الدولة في آن واحد، وقد تضمن الجدول أ المرفق لقانون المالية للسنة قائمة الإيرادات الجبائية(أولا) ، أما الأحكام الجبائية التي تضمنها نص قانون المالية فقد حددت مجال التحفيزات الجبائية الداعمة للاستثمار(ثانيا).

أولا: أصناف الإيرادات الجبائية

تتمثل الإيرادات الجبائية وفقا للجدول المرفق لقانون المالية فيما يلي:[21]

1- الضرائب على الدخل: تعتبر من أهم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتتمثل عموما في الضريبة على الدخل الإجمالي ، الضريبة الجزافية الوحيدة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني.

2- الضرائب على رأس المال: ويقصد بها الضرائب المفروضة على الأموال العقارية والمملوكة سواء كانت ممتلكات منتجة أو مدخرة، وتعرف في التشريع الجزائري بالضريبة على الثروة.

3- الضرائب على الاستهلاك: نص عليها المشرع الجزائري من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وهي ضريبة غير مباشرة تشمل الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك.

4- الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة: تعتبر الحقوق الجمركية إحدى صور الضرائب غير مباشرة المفروضة على التجار الخارجية، حيث أنها تفرض على السلع والخدمات عند عبورها الحدود دخولا وخروجا.

5- ضرائب ورسوم أخرى : ويقصد بها كل الاخضاعات المنصوص عليها بموجب قانون المالية والتي تأخذ طابع جبائي.

6- ناتج الغرامات: وتشمل كل المبالغ المفروضة نتيجة ارتكاب مخالفات قانونية مثل مخالفات قانون المرور والغرامات المنصوص عليها بموجب احكام وقرارات جزائية،...

كما تنص قوانين المالية أيضا على مداخيل جبائية تشمل ضرائب ورسوم مفروضة على النشاطات الممارسة في مجال المحروقات، حيث تمنح من خلال قوانين المالية في بعض الأحيان إعفاءات وتخفيضات جبائية لتشجيع الاستثمار في مجال التنقيب وتوزيع المحروقات.

ثانيا: التدابير الجبائية للتشجيع على الاستثمار

تتمثل التدابير المشجعة للاستثمار وفقا لقانون المالية لسنة 2023 في أربع محاور أساسية، نذكرها كمايلي:[22]

1- تأسيس إعفاءات دائمة ومؤقتة في مجال تطبيق الضريبية على أرباح الشركات (المادة 07 من قانون المالية لسنة 2023)، حيث تم منح الإعفاءات المذكورة أسفله، في مجال الضريبة على أرباح الشركات:

- إعفاء دائم لفائدة تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات، واتحاداتها المستفيدة من اعتماد تسلمه مصالح الوزارة الوصية، بهدف تشجيع إنشاءها.

يطبق هذا الإعفاء فقط على العمليات المحققة بين الشركاء التابعين لنفس التعاونية.

- إعفاء مؤقت لمدة 05 سنوات، ابتداء من 01 جانفي 2023 للأرباح الناتجة عن إيداع في حسابات الاستثمار والمحققة في إطار العمليات البنكية التابعة للصيرفة الإسلامية.

2- تخفيف الإجراء المنظم لإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار (المادة 09 من قانون المالية لسنة 2023)، حيث تم تخفيف التدابير المتعلقة بإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار وذلك بالنص على ما يلي:

- إعادة استثمار 30% من الأرباح المقابلة للإعفاءات أو التخفيضات الممنوحة.

- خصم المبلغ الواجب إعادة استثماره من الربح القابل للتوزيع للسنة المعنية، في حدود 30% من هذا الأخير.

- إعادة الاستثمار في غضون أربع (04) سنوات ابتداء من تاريخ إقفال السنة التي خضعت نتائجها للنظام التفضيلي.

– إمكانية إعادة الاستثمار خلال السنة أو السنوات التي تلي السنة التي يرتبط بها في حدود أجل أربع (04) سنوات المذكور أعلاه.

– في حالة تراكم مبالغ المزايا الجبائية المتعلقة بعدة سنوات يتم حساب الفترة الرباعية بطريقة منفصلة لكل سنة.

– تحديد أشكال إعادة الاستثمار والتي يمكن أن تتمثل في :

- اقتناء الأصول المادية أو المعنوية التي تدخل مباشرة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات.
- اقتناء سندات التوظيف.
- شراء الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة، التي تسمح بالمشاركة في رأس مال شركة أخرى تعمل في إنتاج السلع أو الأعمال أو الخدمات، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثماره.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة حاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" أو "مؤسسة حاضنة"، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثماره.

3– تشجيع البحث وتطوير المؤسسات (المادة 11 من قانون المالية لسنة 2023)، حيث نص قانون المالية لسنة 2023 على التعديلات التالية:

- مراجعة السقف من 100.000.000 دج إلى 200.000.000 دج لخصم النتيجة الجبائية للنفقات المستثمرة في إطار البحث والتطوير على مستوى المؤسسات، وهذا في حدود 30% بدلا عن 10% من الدخل أو الربح.
- منح نفس الامتياز الجبائي على النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال.

عندما تنفق الشركة هذه المصاريف في وقت واحد فإن المبلغ القابل للخصم جبائيا مسقف بـ 200.000.000 دينار جزائري.

4– تأسيس نظام جبائي خاص بالأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي (المادتين 16 و51 من قانون المالية لسنة 2023)، وذلك بهدف تكيف النظام الضريبي مع القانون رقم 22–23

المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي نص قانون المالية لسنة 2023 على ما يلي:

- إخضاع الأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي، والتي تحدد عن طريق التنظيم، إلى الضريبة الجزافية الوحيدة معدل 05%، بشرط عدم تجاوز رقم الأعمال السنوي للمكلفين بالضريبة التابعين لنظام المقاول الذاتي مبلغ 25.000 .000.000دج.

خاتمة:

تعتبر التحفيزات الجبائية من أهم الضمانات المشجعة على الاستثمار ، فهي تساهم في زيادة رأس مال و أرباح المستثمرين وتسمح لهم بتوسيع مجالات نشاطاتهم الاستثمارية، حيث نص المشرع الجزائري من خلال القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار على جملة من الإعفاءات والتخفيضات الجبائية منها ما يمنح أثناء فترة الانجاز ومنها ما يمنح أثناء فترة الاستغلال، غير أن هذه المزايا تبقى محدودة وغير كافية كونها لا تتماشى مع متطلبات التوازن المالي والاقتصادي للدولة.

لذلك اقر المشرع الجزائري من خلال نص المادة 18 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم على أن الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفيات تحصيل الاخضاعات مهما كانت طبيعتها، بما في ذلك الإعفاءات الجبائية لا يمكن النص عليها خارج إطار قوانين المالية، غير انه يمكن النظام الجبائي المطبق على النشاطات الأفقية المرتبطة بقطاع المحروقات أن ينص على الأحكام المذكورة أعلاه، عن طريق قانون خاص، باستثناء تلك المتعلقة بالإعفاءات الجبائية.

من خلال ماسبق يمكن القول ان قوانين المالية تساهم بشكل كبير في تحسين مناخ الاستثمار وذلك لما تتضمنه بصفة مستمرة ودورية من تخفيضات واعفاءات جبائية موجهة لتحفيز المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاة الوضعية المالية والاقتصادية للدولة.

الهوامش:

[1] – المؤلف الأول: أستاذ مساعد ب بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة

[2] – القانون 18/22، مؤرخ في: 2022/07/24، يتعلق بالاستثمار، ج.ر.ع 50 مؤرخ في: 2022/07/28.

[3] – القانون العضوي 15/18، مؤرخ في: 2018/09/02 يتعلق بقوانين المالية، ج.ر.ع 53 مؤرخ في: 2018/09/02 معدل ومتمم بموجب القانون العضوي09/19، مؤرخ في: 2019/12/11 ، ج.ر.ع 78، مؤرخ في 2023/09/18.

[4] – الموقع الالكتروني " سهم" نافذة على اقتصاد الجزائر الجديدة: https://www.sahm-media.dz ، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/10/30.

[5] – انظر في ذلك: امقران راضية، **ضمانات الاستثمار في اطار القانون 18/22**، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد07، العدد01، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر،2023، ص3412 ومايليها.

[6] – انظر في ذلك: بن حرز الله بلحطاب، **التحفيزات الجبائية المقررة لجذب الاستثمار على ضوء التشريع الجزائري(قراءة في قانون الاستثمار الجديد18/22)**، مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد07 العدد01، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر،2023، ص1321 ومايليها.

[7] – سلطاني سمير، بوشيخي عائشة، **التحفيزات الجبائية كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر– دراسة حالة عينة حاضنات مرافقة بولاية باتنة–** مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت(المجلد 03 العدد01 جوان 2022)، الجزائر، ص 100.

[8] – انظر في ذلك: ابراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 78.

[9] - Cf., Gilbert Orsoni ,**L'Interventionnisme fiscale** ,press universitaire De France ,Paris,1995, p 17.

[10] – انظر في ذلك: عبد الحق بوقفة، **دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجيستر، جامعة فارس يحي فارس المدية، الجزائر ،2009/2008، ص21.

[11] - Andrew Masters, **Etude De Cas Sur Les Incitation Fiscales** ,Seminaire De haut niveau organisé par l'Institu du FMI en coopération avec L'Institu multilatéral D'Afrique,Tunisie ,28 février -1 er mars2006.

[12]– انظر في ذلك: يحيى لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، .جامعة المسيلة، 1117 ، ص08 .

[13] – انظر في ذلك: ناصر مراد ، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2011 ، ص118 ومايليها.

[14] – عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، ط1، دار الجديد للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص119.

[15] – المرجع نفسه، ص120.

[16] – انظر في ذلك: شليحي الطاهر، **محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية، العدد19 ج2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2014، ص139–140.

[17] - المادة 27 من القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

[18] - المادة 29 من القانون18/22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

[19] - المادتين 06،07 على التوالي من القانون العضوي15/18 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق.

[20] – انظر في ذلك: بهون علي عبد الحفيظ، فنينش محمد الصالح، **قوانين المالية كمصدر وحيد للتشريع الجبائي في الجزائر في ظل أحكام المادة18 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية**، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2022،ص 18 ومايليها

[21] - القانون 24/22 مؤرخ فيك2022/12/25 يتضمن قانون المالية لسنة2023، ج.ر.ع 89 مؤرخ في: 2022/12/29.

[22] - بلاغ صادر عن وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، اهم التدابير الجبائية لقانون المالية لسنة2023، انظر الموقع الاكتروني:

https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/communiques_arabe/Com_LF2023_AR.pdf;30/10/20.23